

الذخيرة

لإمرأته إن تزوج عليها فأسقطته قبل الزواج لزمها ذلك وهو في الشفعة أولى لأنه ادخل المشتري في المشتري كما لو قال اشترى الثمن علي فإنه يلزمه الثمن لأنه ادخله في الشراء عند مالك وابن القاسم وإن تركها قبل الشراء بعوض امتنع للجهل بما يقابل العوض هل يحصل أم لا فإن قال إن اشترت فقد سلمت لك بدينار وإن لم يبع صح لعدم الغرر ولو شرط النقد امتنع لأنه سلف تارة وثمان تارة ولو سلم لغير المشتري بعد الشراء بعوض أم لا امتنع لأنه لم يأخذ فيبيع وإن الشفعة لا تكون للبيع ولو أراد المشتري البيع فلم يسقط الشفيع الشفعة إلا بعوض من المشتري أو من المشتري الثاني جاز خلافاً لـ ش لنا انه ملك الأخذ فجازت المعاوضة عليه كالعقار وقياساً على تمليك الزوجة امرها وقياساً على اخذ الامة العوض إذا عتقت على أن لا توقع طلاقاً قال مطرف إن صالح على انه متى أذن المشتري لولده فهو على شفيعته لا يلزمه ذلك وله الشفعة ما لم يطل الزمان شهوراً كثيرة وقال اصبح يلزم الصلح توفية بالعقد والمقال في ذلك للمشتري دون الشفيع لان ترك الشفعة هبة ويتضرر المشتري بالبقاء على ذلك في البناء والغرس والحبس فيهدم ويعطى القيمة لما احدث ومن حقه أن يقول إما أن تسقط حقي مرة فأصرف آمنة وإما أن تأخذ وقال مطرف للشفيع أيضاً مقال وفي الجواهر يجوز اخذه من المشتري عوضاً دراهم او غيرها على ترك الشفعة إن كان بعد الشراء وإن كان قبله بطل ورد العوض وكان على شفيعته فرع في المقدمات إن سكت الحاضر حتى غرس المشتري او بنى او طالت المدة اكثر من المدة المعتبرة على الخلاف بطل حقه ولا يعذر بالجهل نظائر قال المسائل التي لا يعذر فيها بالجهل سبع على ما قاله أبو عمر الاشبيلي ولم يكن يفسرها إذا سئل عنها قال ابن عتاب فاستقرأتها فوجدتها الشفعة والمرأة تقضي بالثلاث في المجلس فلا يناكرها الزوج لجهله والسارق لثوب لا يساوي ثلاثة دراهم وفيه ثلاثة دراهم يحملها ووطء المرتهن الجارية